

موقع الشرق الأوسط فى أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة

أ.د. منار الشوربجى
أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية

مقدمة

تولى جوزيف بايدن الرئاسة فى خضم أزمة عميقة فى بلاده. وهى ليست فقط أزمة تتعلق بصعود تيار التفوق الأبيض ولا هى مجرد الفشل فى مواجهة تفشى وباء العصر، وإنما تتعلق باستقطاب سياسى ومجتمعى غير مسبوق، عكس نفسه فى هامش أغلبية ضئيل للغاية للحزب الديمقراطى، حزب بايدن، فى مجلسى الكونجرس. وقد تولى بايدن الرئاسة بعدما انخفضت، بشكل غير مسبوق، الثقة فى بلاده على المستوى الدولى خصوصاً بين الحلفاء الذين صاروا على قناعة بأن الولايات المتحدة لم تعد مهيمنة على نظام دولى متغير، ولا بات مرغوباً فى هيمنتها، وصاروا على استعداد للتحرك فى القضايا الدولية دونها، إذا لزم الأمر.

ورغم أن بايدن هو أكثر الرؤساء الأمريكيين خبرة بالسياسة الخارجية منذ عهد بوش الأب، إلا أنه من الطبيعى فى ظل أزمات داخلية كبرى، أن يولى الرئيس الأولوية القصوى للداخل الأمريكى.

والرئيس الأمريكى، أى رئيس، يصنع السياسة الخارجية مع شركاء ومساعدىين يؤثر دورهم على المخرج النهائى. فالكونجرس، شريك رئيسى يستطيع شل يد الرئيس



إذا أراد. والهامش الضئيل لحزب الرئيس، خصوصاً بمجلس الشيوخ، يعقد من قدرته على صنع القرار، ما لم يحظ قراره بأغلبية معتبرة من الحزبين. أما فريق السياسة الخارجية بالبيت الأبيض والمؤسسة التنفيذية، فمن شأنه أن يلعب أدواراً مختلفة في صياغة تلك القرارات. والقاعدة، لا الاستثناء، أن يختلف ذلك الفريق بشأن القضايا المختلفة، فيرجح الرئيس كفة أحد الأطراف. وعلى الرغم من أن كل إدارة تأتي للحكم بأجندة محددة تنطوي على ترتيب القضايا وفق أولوياتها، إلا أن الأحداث قد تجبرها على إعادة النظر بل وتفرض عليها الانتباه لقضية كانت قد اعتبرتها ليست من أولوياتها.

ومن هنا سننقسم الدراسة إلى جزئين رئيسيين، أولهما يتعلّق برؤية بايدن للعالم ودور بلاده فيه وتعريفه لطبيعة التحديات التي تواجهها والفرص التي تنتظرها، وفي هذا الجزء يتم أيضاً تناول فريق السياسة الخارجية ودلالات اختيار رموزه. أما الجزء الثاني فيرصد أجندة الإدارة وأولوياتها في الشرق الأوسط وما يعنيه ذلك من مواقف تجاه قضاياها المختلفة.

أولاً: بايدن الرئيس وإدارة بايدن

رؤية بايدن للعالم

لعل بايدن هو أكثر رؤساء أمريكا خبرة، منذ عقود، بالسياسة الخارجية. فهو كان عضواً بالكونجرس لأكثر من ٤٧ عاماً، خدم خلالها بمجلس النواب ثم مجلس الشيوخ. وهو اختار طوال تلك الفترة الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية وعضوية لجانها، فلعب دوراً في صناعتها خصوصاً حين كان عضواً ثم رئيساً للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. ثم تولى بايدن منصباً تنفيذياً حين كان نائباً لأوباما، الأمر الذي يعنى أنه خبر صنع السياسة الخارجية من الزاويتين التشريعية والتنفيذية. ومواقفه لم تتبناها كلها إدارة أوباما، وهو ما يعنى أن رؤاه ورؤى أوباما تباينت بشأن السياسة الخارجية في الكثير من الأحيان. ومن ثم، فهو لن يكون أوباما مثملاً لن يكون ترامب. فخبرته بالسياسة الخارجية أوسع وأعمق بكثير من الاثنين.



لكن تنبغى الإشارة إلى أن شريك بايدن فى الحكم هو كونجرس يحظى فيه حزبه بهامش أغلبية محدود للغاية. وفى ظل الاستقطاب السياسى الحاد الذى تعيشه واشنطن، فإن تلك الأغلبية المحدودة ستعنى بالنسبة للسياسة الخارجية أن يختار الرئيس معاركه بعناية. فليس من المعقول أن يعرض بايدن أجنده الداخلية للخطر من أجل قضية خارجية لا تمثل أولوية بالنسبة له. ومن هنا، تصبح دراسة أولويات الإدارة من الأهمية بمكان.

غير أن تلك الأولويات تأتى ضمن رؤية بايدن للعالم ودور بلاده فيه. وسجل الرجل فى مجال السياسة الخارجية يشى بأن الولايات المتحدة ستعود لتبنى السياسة الامبراطورية التى طالما تبنتها الإدارات الديمقراطية والجمهورية من قبل. لكن لأن بايدن يأتى للحكم وسط انحسار واضح فى الإمكانيات الأمريكية بعد حروب مكلفة وتواجد عسكري برى واسع فإن الأرجح أن تدار السياسة الامبراطورية بشكل ناعم، أى عبر الدبلوماسية لا التواجد العسكرى على الأرض. لكن ذلك لا يعنى مطلقاً تخفيض الموازنة العسكرية ولا الانسحاب العسكرى الكامل، بما فى ذلك من الشرق الأوسط. وقد أكد بايدن بنفسه ذلك المعنى فهو تعهد بإنهاء "الحروب اللانهائية" ولكن الخروج منها هدفه توفير الموارد للاستثمار فى التكنولوجيا الجديدة التى تعطى أمريكا التفوق العسكرى^(١).

وبايدن يؤمن "بزعامة أمريكا للعالم" ويسعى لاستئنافها بعد سنوات حكم ترامب. وهو قال صراحة أنه سوف يسعى "لإقناع الشعب الأمريكى بأن "زعامتنا للعالم ليست من أجل أن نشعر بالرضا عن أنفسنا وإنما هى الضمان لأن يعيش الشعب الأمريكى فى رفاهية وأمن وسلام. ومن ثم فإنها تمثل مصلحتنا"^(٢). وبايدن يؤمن بأن النظام الدولى الذى صنعه أمريكا ليخدم مصالحها لا يزال صالحاً. صحيح أنه قد تعرض لتحديات لكن يسهل ترميمه، فيما وصفه "بضرورة تحديث هياكله"^(٣). وفى هذا السياق، يبرز ما أطلقت عليه الإدارة. "تزايد الخصومة مع روسيا والصين". ففى وثيقة "استراتيجية الأمن القومى المؤقتة" التى صدرت فى بداية عمل الإدارة، والتى تهدف بالأساس

لتوجيه الوزارات والهيئات المعنية لحين أن تصدر وثيقة استراتيجية الأمن القومي، جاء أن الصين هي "المنافس الوحيد" القادر على استجماع قوة اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية وتكنولوجية بإمكانها أن تشكل تحديا مستمرا لاستقرار النظام الدولي^(٤). ومن الجدير بالذكر أن أنتوني بلينكن، في أول خطاب له بعد توليه منصب وزير الخارجية، كان قد وصف الصين بأنها "أكبر اختبار جيوبولوتيكي في القرن الحادي والعشرين"^(٥). أما روسيا فهي، وفقا للوثيقة "تظل عازمة على تقوية نفوذها الدولي ولعب دور معطل على الساحة الدولية"^(٦).

ولعل التعبير الأكثر دلالة كان ذلك الذي استخدمه بايدن في خطابه أمام مؤتمر ميونخ للأمن حين قال أن "أمريكا قد عادت"^(٧). وتنطوى تلك العبارة القصيرة على جوانب عدة. فهي تعني أن أمريكا التي غابت في عهد ترامب، "عادت" لطابع الامبراطوري للسياسة الخارجية ولزعامة أمريكا للعالم. غير أن أمريكا "عادت" لواقع جديد لم يتضح بعد ما إذا كانت إدارة بايدن ستنجح في إعداد تشكيل سياسة تكيف معه. فأقرب حلفاء أمريكا لم يعد لديهم ثقة بها، وفق آخر استطلاعات الرأي. وقيادات الاتحاد الأوروبي صارت تؤمن بأن العالم "القائم على نظام دولي مكون من منظمات وأعراف وقوانين وممارسات صنعتها الولايات المتحدة... يتلاشى اليوم بسرعة" وأمريكا "لم تعد الدولة المهيمنة بلا منازع في النظام الدولي"^(٨).

ومجرد العودة لما قبل ترامب لا يمثل إنجازا، بالمناسبة، طالما أنه لا يتناول قضايا عالمية كارثية كبرى من الأوبئة للمناخ للمجاعات.

أما تعريف بايدن للتحديات الدولية، فتضمن أربع قضايا هي "جائحة كورونا، وأزمة المناخ، والانتشار النووي والثورة الصناعية الرابعة"^(٩). ومن هنا، تصبح بوضوح قضية البرنامج النووي الإيراني من أهم أولويات بايدن.

فريق السياسة الخارجية

وتلك الرؤية للعالم هي التي حكمت اختيار فريق السياسة الخارجية. فأغلب رموزه تأتي من أسماء معروفة في صنع السياسة الخارجية وتأتي من داخل دوائرها في



واشنطن. ومن ثم، فإن رؤية بايدن فضلا عن تلك التعيينات يعينان معا أن أميركا "عادت" للإطار التقليدي ذاته ليس فقط في الهياكل وإنما في أنماط التفكير. فليس متوقعا أن يكون هناك تفكير من خارج الصندوق أصلا، ولا أفكار مبتكرة تناسب تطورات العقد الثالث من القرن. ومعناه أيضا السعي لإصلاح النظام الدولي لاستعادته لا التفكير فيما إذا كان يستحق البقاء أصلا.

ومن الأمور ذات الدلالة المهمة هي طبيعة المناصب التي اختار الرئيس بايدن إضافة شاغليها لعضوية مجلس الأمن القومي. فهناك مناصب يضمها مجلس الأمن القومي، بحكم القانون الحاكم له. غير أنه يحق لكل رئيس أن يضيف للمجلس أعضاء من أصحاب المناصب الأخرى، من خلال أمر تنفيذي يصدره فور توليه. وتركيب مجلس الأمن القومي الثابت هو الرئيس ونائبه ووزراء الخارجية والدفاع والمالية والطاقة ورئيس الأركان ومدير أجهزة الاستخبارات. وقد أضاف بايدن لذلك الهيكل الدائم مدير وكالة المخابرات المركزية، وليام بيرنز، وممثلة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس جرينفيلد، ومديرة هيئة المعونة الأمريكية، سامانثا باور، ورئيس الجهاز الفني للبيت الأبيض، رون كلاين، ومدير مكتب العلوم والتكنولوجيا التابع للبيت الأبيض إريك لاندر. وهو ما يعنى أن بايدن يريد لأصحاب المناصب التي أضيفت أن يلعبوا أدواراً مهمة في صنع قرار السياسة الخارجية. وقد اختار الرئيس السماح لعدد آخر بحضور اجتماعات مجلس الأمن القومي، متى كانت هناك حاجة لذلك، وهم وزيرى الصحة والعمل، ومدير هيئة البيئة، فضلاً عن المسئول عن الأمن الإلكتروني. ويمكن هنا، القول أن تلك التركيبة تعكس أيضا الأولوية التي يعطيها الرئيس بايدن للتحدي الذي أسماه "بالثورة الصناعية الرابعة"، كما سبق الإشارة.

ثانيا أولويات الإدارة فى الشرق الأوسط

يأتى فريق إدارة بايدن كله، كما سبق الإشارة، من أسماء معروفة فى السياسة الخارجية. ومن الجدير بالذكر أن الأصل فى الأشياء أن تأتى أغلب الأسماء من آخر إدارة من الحزب نفسه. فطبيعة واشنطن ومناصبها تقوم على فكرة الباب الدوار.

فأولئك الذين خدموا في إدارة ديمقراطية أو جمهورية ينتقلون بعد خروجهم من الإدارة، للقطاع الخاص وإلى مراكز الفكر في واشنطن القريبة من رؤى الحزب وتوجهاته، إلى أن تأتي إدارة من الحزب نفسه فتجد أسماء هؤلاء قد عادت لمناصب جديدة. لكن ذلك لا يعنى أن الإدارة الجديدة ستكون لها التوجهات نفسها. ومن هنا، فإن عودة بعض من خدموا في إدارة أوباما لا يعنى أن سياسات بايدن ستكون امتداداً لسياسات أوباما، خصوصاً أن اختيارات الرئيس الجديد لمن يشغلون المناصب العليا في الشؤون الخارجية جاءت ممن عملوا معه شخصياً حين كان نائباً للرئيس، مثل وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي. والاثنتان بالمناسبة يعطون الأولوية لأوروبا وآسيا لا الشرق الأوسط. ورغم أن أغلب الأسماء عملت مع إدارات ديمقراطية إلا أن بعضها عمل أيضاً مع رؤساء جمهوريين بمن في ذلك ترامب. فبريت ماكجيريك **Brett McGurk** مسئول الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومي، مثلاً، عمل مع إدارات جمهورية وديمقراطية. وكان في عهد ترامب مسئولاً عن ملفي سوريا والعراق حتى استقال احتجاجاً على قرار الانسحاب من سوريا^(١٠).

وفي الشرق الأوسط، فإن الهدف الرئيسى للإدارة يجسده التعبير الذى استخدمه بايدن ثم راحت تردده رموز إدارته وهو "تفكيك التوتر" بالمنطقة من أجل إنهاء ما أسماه الرئيس "بالحروب اللانهائية". وإنهاء "الحروب اللانهائية" لا يعنى بحال الخروج العسكرى الكامل لأمريكا من المنطقة. فعلى سبيل المثال، قال جيك سوليفان، مستشار الأمن القومي، أن تفكيك التصعيد معناه "ضرورة تعريف مصالحنا بالمنطقة وإعداد خطة لضمانها، فضلاً عن تغيير دور (الولايات المتحدة) داخل نظام إقليمى صنعتة بنفسها، دون أن يؤدي ذلك التغيير لنوضى وعدم استقرار ومعاناة" لشعوب المنطقة^(١١). بعبارة أخرى، فإن الهدف هو "الحد من الوجود العسكرى" دون أن يعنى ذلك بالضرورة غيابه كلياً^(١٢). وتفكيك التوتر يعنى أيضاً السعى للتوصل لتسويات سياسية، خصوصاً بين القوى الإقليمية الكبرى، ولا سيما بين السعودية وإيران، كما سيتضح فيما بعد. وهو الأمر الذى يجعل منطقة الخليج على قمة أولويات الإدارة.

الخليج

اختيارات بايدن لرموز السياسة الخارجية كانت ذات دلالة لأنها جسدت بوضوح الأولوية التي يوليها لإيران، وعكست أيضا الرغبة في البدء فوراً في التفاوض من أجل العودة لاتفاق البرنامج النووي الإيراني الذي انسحب منه ترامب. فهو اختار روبرت مالي مبعوثاً خاصاً لإيران. ومالي لعب دوراً مهماً في التوصل للاتفاق أصلاً. لكن بايدن اختار أيضاً ويندى شيرمان لمنصب نائب وزير الخارجية، والتي لعبت دوراً فاعلاً، هي الأخرى عام ٢٠١٥ كمفاوض من أجل التوصل للاتفاق^(١٣). لكن الاثنان بينهما تباين في وجهات النظر، إذ أن شيرمان معروفة بمواقفها المتشددة تجاه إيران بالمقارنة بمالي. فهي مثلاً قالت في جلسة الاستماع بمجلس الشيوخ والتي انعقدت للتصديق على تعيينها أن "عام ٢٠٢١ ليس هو نفسه عام ٢٠١٥" الذي أبرم فيه الاتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، وأكدت على أن مفاوضات العودة له لا بد أن تؤدي "لتوسعة نطاق الاتفاق وتقويته"، بالمقارنة بما تفاوضت عليه إدارة أوباما^(١٤). وهو ما يعني أن يشمل الاتفاق الحد من النفوذ الإيراني بالمنطقة. والاختلاف بين رموز الإدارة يتسع لما هو أبعد من مجرد مالي وشيرمان. إذ يشمل موقفى وزارة الخارجية من ناحية ومجلس الأمن القومي من ناحية أخرى. فالواضح أن وزارة الخارجية صارت تتبنى، في خطابها على الأقل، تعبير شيرمان، أي التوسعة والتقوية. فقد كرر المتحدث باسم الوزارة التأكيد على أن التزام إيران والولايات المتحدة الكامل بالعودة للاتفاق سيكون خطوة جيدة ولكنها "غير كافية" إذ من الضرورة "توسعة نطاق شروط الاتفاق وتقويته" لتشمل "سلوك إيران بالمنطقة"^(١٥) لكن الوزارة في الوقت ذاته تؤكد على أن "الالتزام مقابل الالتزام" يمثل مرحلة أولى يتم بعدها الاهتمام بالأمور المهمة للولايات المتحدة "ولحلفائنا وشركائنا بالمنطقة" منها "الصواريخ الباليستية ودعم إيران للارهاب". وهو ما يشير إلى التباين داخل الوزارة نفسها^(١٦). أما مستشار الأمن القومي، جيك سوليفان، فهو يعطى الأولوية لصيغة "الالتزام مقابل الالتزام" بخصوص العودة للاتفاق، ويعتبر الإصرار على إضافة ما يتعلق مثلًا "بصواريخ إيران



الباليستية"، فضلا عن نفوذها في المنطقة، خصوصا في المراحل الأولى من المفاوضات، قد يؤدي لتعقيد التوصل لاتفاق^(١٧). وستكشف الشهور القادمة عن الرؤية التي يتم حسم الخلاف لصالحها. لكن تنبغى الإشارة إلى أن ذلك الحسم لن يتعلق فقط باختلاف الرؤى بين مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية، إذ سيشمل ضغوط المؤسسة التشريعية أيضا. فعلى سبيل المثال، أرسل ١٤٠ عضواً بالكونجرس خطاباً لوزير الخارجية مطالبين بأن تشمل المفاوضات ما هو أبعد من العودة للبرنامج النووي ليشمل نفوذ إيران الاقليمي^(١٨).

وتدرك إدارة بايدن أن عامل الوقت ليس في صالح العودة للاتفاق، وذلك بسبب الانتخابات الرئاسية الإيرانية، التي من المقرر إجراؤها في هذا الشهر (يونيو ٢٠٢١) والتي يمكن أن تعوق إكمال المفاوضات التي جرت جولتها الخامسة في مايو الفائت (٢٠٢١) وبدء الجولة السادسة التي يمكن أن تتوصل إلى نتائج نهائية، والأرجح أن تستكمل المفاوضات في ظل حكومة إيرانية جديدة يرجح أن تكون من التيار الأصولي المتشدد الأمر الذي يمكن أن يؤثر بقوة على مسار المفاوضات. ومن هنا، تسربت بعض الأنباء عن أن إدارة بايدن استعدت بخطة لبدء المفاوضات تطرح على إيران وقف تخصيب اليورانيوم لمستوى نقاء يصل إلى ٢٠% مقابل رفع بعض العقوبات فقط لا كلها. وهو الاقتراح نفسه الذي كانت إيران قد رفضته أول العام واقترحت بدلاً منه وقف التخصيب شهراً واحداً مقابل رفع كل العقوبات الاقتصادية^(١٩). والإيرانيون أشاروا إلى أن الولايات المتحدة التي انسحبت من الاتفاق عليها أن تتخذ الخطوات الأولى للعودة إليها. فرغم أن هناك رغبة أمريكية وإيرانية في العودة للاتفاق إلا أن هناك اختلافات شديدة حول الخطوات التي ينبغي اتباعها وخصوصاً ترتيب تلك الخطوات وتعيين الطرف الذي عليه اتخاذ الخطوة الأولى. غير أن الأهم من ذلك هو أن الولايات المتحدة لم تفصح علناً عما ستكون على استعداد للتخلي عنه مقابل التزام إيران فعلياً. غير أن الاتحاد الأوربي كوسيط يسعى لتقسيم



الخطوات السابق ذكرها إلى مراحل متبادلة بمعنى رفع بعض العقوبات يليها التزام أو أكثر من جانب إيران ثم رفع بعض العقوبات الأخرى يليه التزام آخر من طهران وهكذا (٢٠).

ويرتبط تركيز إدارة بايدن على البرنامج النووي الإيراني بموقفها من حرب اليمن ومن دول الخليج الرئيسية خصوصا السعودية، إذ يرى مسئولو إدارة بايدن أن زيادة القوات الأمريكية في المنطقة في ظل إدارات سابقة، والانسحاب من الاتفاق في عهد ترامب لم يردع إيران. فقد صارت السعودية تتعرض بشكل منتظم أكثر من أي وقت مضى للهجمات من جانب الحوثيين، وازداد التدهور في الأوضاع في اليمن. ومن هنا جاء قرار الإدارة بالتوقف عن دعم العمليات الهجومية باليمن بما في ذلك ما يرتبط بها من بيع الأسلحة "الهجومية" لكل من السعودية والإمارات، فضلا عن إلغاء قرار ترامب باعتبار الحوثيين جماعة إرهابية^(٢١). وهما خطوتان تلقيان تأييدا من الديمقراطيين بالكونجرس، حيث تعتبرهما تلك الأطراف في مصنحة أمريكا لئلا تضطر للتدخل العسكري من جديد^(٢٢). وبالفعل قامت الإدارة بتجميد صفقات السلاح للبلدين التي كانت قد وافقت عليها إدارة ترامب قبل رحيلها. وهو التجميد الذي عارضته أطراف داخل الإدارة وخارجها على اعتبار أن من شأنه الدفع بدول الخليج نحو روسيا والصين للحصول على ما تحتاجه من سلاح. والحقيقة أن رموزا بالإدارة والكونجرس ترفض ذلك الطرح وتعتبر تحققه صعبا. فعلى سبيل المثال، يرى السناتور كريس ميرفي، عضو لجنتي الاعتمادات والعلاقات الخارجية، "عدم قابلية السلاح الأمريكي للتطبيع والاستبدال بسهولة"، فضلا عن أن روسيا والصين "ليستا مغرمتين" بالانخراط العميق والمكلف بالمنطقة، فضلا عن أن "روسيا لا تريد أن تلعب دورا أمنيا في الخليج ولن ترسل أسطولها دفاعا عنه"^(٢٣)، بينما يرى جيك سوليفان، مستشار الأمن القومي، أن دول الخليج لها علاقات عميقة أمنية وعسكرية واستخباراتية مع واشنطن، ذات مصلحة قصوى لأمنها القومي، وبالتالي لا يمكنها الاستغناء عنها^(٢٤). والحقيقة أن



ضغوط الكونجرس والمجتمع المدني الأمريكي تدفع نحو إحداث تحول راديكالي في الموقف الأمريكي إزاء الحرب في اليمن. فعلى سبيل المثال، أرسل سبعين عضواً من حزب الرئيس بالكونجرس خطاباً لبايدن يدعو فيه "لمطالبة السعودية علناً" بإنهاء حصار اليمن، هذا فضلاً عن أكثر من ٤٠ منظمة غير حكومية أمريكية أرسلت للرئيس خطاباً للغرض نفسه^(٢٥).

غير أن الإدارة أكدت في الوقت ذاته دعمها لسيادة السعودية على أراضيها وحققها في الدفاع عن نفسها بل ودعم أمريكا لها بالسلح لذلك الغرض. وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى بعدين مهمين. أولهما أنه لم يتضح بعد كيف ستتم إدارة بايدن في صدفقات السلح بين أسلحة دفاعية وأخرى هجومية. وقد أرسل بالفعل ٤١ عضواً بالكونجرس خطاباً للرئيس يؤيدون خطوته لوقف دعم العمليات الهجومية، بل وإلغاء اعتبار الحوثيين جماعة إرهابية باعتبار أن تلك التسمية من شأنها أن تؤدي "لتفاقم الأزمة وإطالة مدة الصراع"، إلا أن الخطاب كان هدفه الحصول من الإدارة على إجابات عن أسئلة رئيسية على رأسها ما تعتبره الإدارة "عمليات هجومية"، وأى الممارسات الأمريكية تحديداً هي التي أوقفها وأيها التي تنوى استمرار القيام بها. كما سأل الخطاب أيضاً عما تعتبره الإدارة "أسلحة هجومية"^(٢٦).

أما البعد الثاني، فيتعلق بالوجود العسكري الأمريكي لحماية الخليج. صحيح أن هناك رغبة أمريكية في التحول بعيداً عن منطقة الشرق الأوسط والحد من الوجود العسكري فيها، إلا أن مستشار الأمن القومي، جيك سوليفان، اعتبر أنه حتى عندما يتم سحب القوات الأمريكية من الخليج، فإنه ضروري أن تظل هناك "قوة عسكرية ذات حجم معتبر" بهدف "منع ما قد يؤدي لعودة قوات كبيرة فيما بعد"^(٢٧). لكن ينبغي الإشارة إلى أن العلاقة بالسعودية تمثل مصلحة أمريكية حيوية، من استقرار الأسواق المالية لضمان أمن منطقة الخليج. ومن هنا، فإن التحول في السياسة الأمريكية تجاه السعودية في عهد بايدن لن يماثل اللغة المتشددة لتعهدات بايدن في حملته الانتخابية



ولن يتعلق بحقوق الإنسان (كما سوف يأتي لاحقاً) وإنما سيكون على الأرجح فى شكل العودة لما كانت عليه قبل ترامب. ففى فترة حكم ترامب، اتسمت تلك العلاقات بدرجة عالية من الشخصنة وتجاهل القنوات المؤسسية، بينما كان واضحاً فى الشهور الأولى لإدارة بايدن أنها تنوى إدارة العلاقات من خلال القنوات المؤسسية.

ومن بين الأهداف التى تسعى لها الإدارة وفق مبدأ "تفكيك التوتر" هو السعى "لخلق حوار إقليمي منظم" بين الأطراف المتصارعة خصوصاً بين السعودية وإيران. ويشمل ذلك أيضاً إجراء محادثات بين السعودية والحوثيين، وحوار بين القوى المتصارعة فى سوريا. ووفق هذا الإطار لا تدعم الإدارة فكرة إنشاء "ناتو عربى"، إذ تراه "يقوم بالالتزام العسكرى الأمريكى بالمنطقة ويخدم تكريس صراعاتها، بدلا من بناء الثقة عبر التركيز على المشترك بين دول المنطقة"^(٢٨). وتجد الإدارة، والأغلبية الديمقراطية بالكونجرس، أن تلك المحادثات ستصب مباشرة فى المصلحة الأمريكية لئلا تضطر بلادهم للتدخل العسكرى بالمنطقة^(٢٩). غير أن إجراء مثل تلك المحادثات لا يتناقض بالضرورة مع مواقف السعودية. فهى بدأت بالفعل فى عام ٢٠١٩ فى تغيير استراتيجيتها حيث انخفضت عملياتها العسكرية باليمن وانخرطت فى محادثات سرية مع الحوثيين إما عبر وساطة عمانية أو بشكل مباشر فى المنطقة الجنوبية الحدودية^(٣٠).

مصر

صرح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بأن إدارة بايدن "ملتزمة بدعم جهود مصر للوفاء بمتطلبات الدفاع عن نفسها". وقد تجسد ذلك الالتزام فى إخطار الإدارة للكونجرس بموافقتها على صفقة بقيمة ١٩٧ مليون دولار لبيع صواريخ وقطع غيار لمصر وهو ما وصفه المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بأنه "جزء من روتين معقد يتمثل فى تجديد الصواريخ البر جو" فى إطار العلاقة الوثيقة مع مصر. وهى الصفقة التى اعتبرها تمثل "أسلحة دفاعية" تدعم قدرة الأسطول المصرى على حماية السواحل المصرية وقناة السويس" فيما اعتبره "يشكل خدمة للمصالح الأمريكية"^(٣١).



وقد صارت الولايات المتحدة تُعرف مصالحها مع مصر بأنها تتعلق بالحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل. وهى تجد أن علاقات البلدين العسكرية تخدم المصالح الأمريكية، خصوصا فى تأمين البحر الأحمر^(٣٢).

والحقيقة أنه لم يضح بعد موقف الإدارة الجديدة من المصلحة المصرية المتعلقة بسد النهضة. فالإدارة تتجذب حتى الآن للإدلاء بتصريحات واضحة فى هذا الخصوص، قائلة أنها لا تزال تدرس كيفية التعامل مع قضية السد. وكان المنطوق الوحيد فى هذا الخصوص على لسان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية يستخدم عبارات فضفاضة، إذ قال "نحن مستمرون فى دعمنا لكل الجهود المشتركة والبناءة لمصر والسودان وأثيوبيا للتوصل لاتفاق" بشأن السد، فهو لم يفصح عن ماهية ذلك الدعم ولا سقفه^(٣٣). لكن إدارة بايدن اتخذت قرارا مثيرا للقلق. فهى قامت بفك الارتباط بين تعليق ما يوازى ٢٧٢ مليون دولار من المساعدات الأمريكية لإثيوبيا الذى تم فى عهد ترامب وبين موضوع السد^(٣٤). وقد برر المتحدث الرسمى باسم الخارجية تلك الخطوة بأن تلك المساعدات التى تم وقف تعليقها هى فقط المساعدات الإنسانية التى تتعلق "بالصحة والغذاء والحد من تأثير الصراعات المسلحة"، بينما "لم يتم رفع الحظر عن ما دون ذلك من مساعدات، بما فيها أغلب البرامج المتعلقة بقطاع الأمن"، والتى وصفها بأنها لا تزال محل الدراسة وسيتم البت فى شأنها وفق "التحديات الجديدة التى تواجه إثيوبيا"^(٣٥). ثم أعلن بليكن لاحقا أن ٥٢ مليون دولار إضافية من المساعدات الإنسانية سوف يتم الإفراج عنها لتصل لإقليم تيغراى^(٣٦). والحقيقة أنه لم يضح بعد ما إذا كانت المساعدات سوف تقتصر فعلا على المساعدات الإنسانية فقط.

غير أن هناك مؤشرات أخرى تشى باحتمالية حدوث توتر فى العلاقة مع إثيوبيا على المدى الأطول نسبيا. فالرئيس بايدن أرسل السناتور كريس كوانز مبعوثا له إلى إثيوبيا للقاء رئيس الوزراء والإعراب عن "قلق الرئيس بايدن العميق" إزاء الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وتدهور الأوضاع الإنسانية فى إقليم تيغراى، مما قد يهدد

"باتساع حالة عدم الاستقرار فى القرن الإفريقى". وكان وزير الخارجية الأمريكى قد أعرب أمام جلسة بمجلس النواب عن اعتقاده بأن هناك "تطهير إثنى". وقال فى سياق آخر أنه طلب من رئيس الوزراء الإثيوبى عدة مرات بخروج القوات الإرترية والقوات الأهمرية التى ترسلها وتدعمها الحكومة الإثيوبية، من إقليم تيجراى^(٣٧).

أما بخصوص ليبيا، فتنبغى الإشارة أولاً إلى أن بايدن، حين كان نائباً للرئيس، كان ممن عارضوا التدخل الأمريكى تحت راية حلف الأطنطى فى ليبيا. ولأن إدارته تسعى، كما سبقت الإشارة، للحد من النفوذ الدولى لروسيا، فإنها تهدف لإخراج القوات الروسية بالكامل من ليبيا بعد أن صار لها وجود فى قواعد جوية فى شمال ليبيا وجنوبها^(٣٨). ففى أول أيام عملها، صدر تصريح أمريكى موجهاً للأطراف الدولية الموجودة فى ليبيا يهدد برد فعل من جانبها إزاء "التدخلات الاجنبية المسمومة" فى ليبيا^(٣٩). وقد طالب نائب سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة بعدها بأيام "كل الأطراف الخارجية، بما فيها روسيا وتركيا والإمارات باحترام السيادة الليبية وبالوقف الفورى لكل تدخلاتها العسكرية فى ليبيا". وهو طالب كل من روسيا وتركيا تحديداً "بسحب قواتها فوراً.. وسحب كل المرتزقة الأجانب والذين يساعدونها عسكرياً بالوكالة ممن تم تجنيدهم وتمويلهم ونشرهم ودعمهم من قبلهما"^(٤٠). وهى القوات التى وصل عددها وفقاً للأمم المتحدة إلى ٢٠ ألف جندي ومرتزق^(٤١). كما أرسل الرئيس خطاباً لمجلس الكونجرس يخطرهما بمد ما تعتبره الولايات المتحدة وضعاً "طارناً" بليبيا. وهو الوضع الذى وصفه بايدن فى خطابه بأنه "لا يزال يمثل تهديداً استثنائياً للأمن القومى وللسياسة الخارجية الأمريكية"^(٤٢). ومن الواضح وفق التصريحات المتواترة أن الإدارة لم تصغ استراتيجىة محددة لها فى ليبيا ومما يدل على ذلك أن الإدارة أعلنت أنها سوف تسعى لفتح سفارتها فى ليبيا بعد إغلاقها منذ عام ٢٠١٤، وإن لم تحدد موعداً لذلك^(٤٣). لكن الواضح أيضاً أنها تسعى لمنح الأمم المتحدة الصدارة فى التوصل لتسوية سياسية هناك، ودعمها فى ذلك الصدد.

أما بالنسبة لقضية حقوق الإنسان، فتؤكد الإدارة على أن سياستها الخارجية ستقوم



على رؤية مؤداها "إننا في سعينا نحو حماية مصالحنا لن نتخلى عن قيمنا" وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أن تلك الرؤية تشمل كل الدول مما ينطبق في حالة مصر.^(٤٤) ومن المرجح ألا تحتل تلك القضية، مع حفاء أمريكا عموماً، الأولوية الأولى، وإنما تتعامل معها الإدارة على أساس انتقائي وفق طبيعة المصالح الأمريكية. أما بخصوص مصر تحديداً فإن تحليل الخطاب الصادر في التصريحات الرسمية الأمريكية يشير إلى أن تلك القضية سيتم تناولها ليس عبر الضجيج الإعلامي ولا الخطاب العلني وإنما عبر الاتصالات المباشرة مع المسؤولين المصريين وتوقع الاستجابة عبر سياسات على الأرض^(٤٥).

وتلك الانتقائية المتوقعة في أولوية قضية حقوق الإنسان كانت جلية في الموقف الذي اتخذته إدارة بايدن بخصوص قضية خاشقجي. فبينما سربت للإعلام أن الرئيس لن تكون له اتصالات شخصية سوى بالملك سلمان بن عبد العزيز نفسه، دون ولى العهد، ثم أفرجت عن تقرير وكالة المخابرات المركزية المتعلق بخاشقجي، إلا أن الإدارة رفضت فرض عقوبات على ولى العهد السعودي.

فلسطين

كان لافتاً للانتباه أن الخطاب الأول لبایدن عن السياسة الخارجية خلا من أية إشارة لإسرائيل. ويعتبر ذلك استثنائياً بالنسبة لأي رئيس جديد، إذ عادة ما يأتي ذكر إسرائيل ضمن الحديث عن الحفاء. وهو استثنائي أيضاً بالنسبة لبایدن تحديداً الذي ظل طوال تاريخه السياسي الطويل يصف نفسه بأنه "صهيوني". وبایدن لم يتصل برئيس الوزراء الإسرائيلي إلا بعد شهر كامل من توليه. غير أن أى من ذلك لا يعنى بحال أن إدارة بايدن ستكون أقل دعماً لإسرائيل بالمقارنة بالإدارات السابقة. على العكس، إذ سيظل دعم إسرائيل وتفوقها النوعي على كل جيرانها مجتمعين هدفاً أمريكياً في عهد بايدن كما في عهد سابقه. وقد تجلّى الموقف الداعم لإسرائيل في رفض إدارة بايدن القوى لقرار المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في جرائم حرب إسرائيلية. وعدم الإشارة لإسرائيل في خطاب بايدن المذكور بل وفي الغالبية الساحقة من



التصريحات الرسمية سواء الصادرة عن البيت الأبيض أو وزارة الخارجية إنما يعبر عن انحسار الشرق الأوسط عموماً على سلم الأولويات، فضلاً عن عدم الرغبة في الانخراط في تسوية سياسية للقضية الفلسطينية.

لكن بايدن سيكون أقل دعماً لبنيامين نتنياهو. وقد كان التلكؤ في اتصال الرئيس الأمريكي بنتنياهو، في تقديري، رسالة موجهة للناخب الإسرائيلي، في خضم معركة انتخابية بأنه لا يدعم نتياهو. وبايدن لم يدس ما جرى من نتياهو في فترة حكم أوباما، حين ذهب للكونجرس لاستهداف سياسة الإدارة عننا بخصوص الاتفاق مع إيران. وقد كان ذلك تحولاً راديكالياً إذ طالما تم إدارة الخلافات الأمريكية الأمريكية الإسرائيلية خلف الأبواب المغلقة لا بشكل علني، وكان ذلك بالأساس مطلباً إسرائيلياً. لكن حكومة نتياهو وجهت لبایدن شخصياً صفةً محرجة حين كان نائباً للرئيس. وقتها كان بايدن في إسرائيل مبعوثاً لأوباما لنقل رسالة مؤداها أن الأخير ملتزم بأمن إسرائيل ضد أي تهديد إيراني. وفي أثناء الزيارة أعلنت حكومة نتياهو، ودون إخطار بايدن، عن بناء ١٦٠٠ وحدة سكنية بالقدس الشرقية^(٤٦). ومن المرجح ألا تسمح إدارة بايدن لإسرائيل بالفيتو بخصوص المفاوضات مع إيران ولا نتائجها. ويتوقع المراقبون ألا تتهاون مع أية محاولة إسرائيلية لعرقلته أهدافها في هذا الخصوص، كما لن تسمح للحكومة الإسرائيلية بإحراجها بخصوص المستوطنات،^(٤٧) مثلما جرى لبایدن شخصياً حين كان نائباً لرئيس.

أما بخصوص القضية الفلسطينية، فتصريحات الإدارة تشي بالرجوع عن سياسة ترامب الخاصة بمقاطعة السلطة الفلسطينية والتوقف عن دعم وكالة غوث اللاجئين. وقد تم الإعلان فعلاً عن استئناف تقديم المساعدات للفلسطينيين عبر هيئة المعونة الأمريكية ووكالة غوث اللاجئين. لكن ينبغي الإشارة إلى أن المساعدات التي تم الإعلان عنها ليست مساعدات "جديدة" وإنما هي تلك التي كان قد خصصها الكونجرس السابق، لا الحالي، وتم تعليقها من جانب ترامب^(٤٨). وذلك فارق مهم، إذ ليس من الواضح ما إذا كان الجمهوريون سيعرقلون، بالكونجرس الحالي، تخصيص مساعدات جديدة.

ورغم أن تصريحات الإدارة أكدت على دعمها لحل الدولتين إلا أنه كان لافتاً في الوثيقة المؤقتة لاستراتيجية الأمن القومي أن تصف الإدارة نفسها "بالمشجع" على حل الدولتين،^(٤٩) لا الوسيط، كما اعتادت الولايات المتحدة بالإشارة لنفسها. ومن ثم، فمن غير المرجح أن تبادر الإدارة بلعب دور في هذا الخصوص بالمستقبل المنظور على الأقل، لاعتقادها بأن التسوية السياسية ليست ممكنة في المرحلة الراهنة^(٥٠). ومن الجدير بالإشارة أن نوبى إسرائيل في واشنطن يدفع في هذا الاتجاه، أى لتجاهل القضية الفلسطينية وصرف الانتباه عنها عبر التركيز، بدلاً من ذلك، على خطوات تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول عربية أخرى، والبناء على الخطوات التى اتخذت فى عهد ترامب^(٥١). لكن الحرب الأخيرة التى تفجرت يوم ١٣ مايو ٢٠٢١ بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية فى قطاع غزة واستمرت ١١ يوماً بسبب الاعتداءات الإسرائيلية السافرة على القدس ومحاولة تفريغها من سكانها سواء فى حي الشيخ جراح أو حي سلوان ضمن مخطط الاستيطان والتهويد، وامتداد هذه الاعتداءات إلى المسجد الأقصى أحدثت توتر ملحوظاً فى الموقف الأمريكى، إذ قام وزير الخارجية الأمريكى انتونى بلينكن بأول زيارة له للشرق الأوسط بعد نجاح الوساطة المصرية المدعومة أمريكياً بوقف القتال والتوصل إلى هدنة مؤقتة، وتكررت تصريحات بلينكن بالانحياز إلى حل الدولتين وإعلان حق الفلسطينيين والإسرائيليين فى حياة كريمة، ودعم مطلب عودة القنصلية الأمريكية إلى القدس الشرقية المحتلة، وهى تحولات تبني عن تحولات ملحوظة فى الموقف الأمريكى على الصعيدين السياسى والإنسانى.

العراق وسوريا

مما يستحق التأمل أن الخطاب الأول الذى ألقاه بايدن حول السياسة الخارجية لم يذكر فيه العراق وأفغانستان على الإطلاق^(٥٢). وهى مسألة لها دلالتها بالقطع بالنسبة لأولويات الرئيس الجديد. فلا تزال أمريكا قوات بالعراق بعد ما يقرب من عقدين على الغزو، الذى كلف الولايات المتحدة ثمناً مادياً باهظاً وخصماً من سمعتها الدولية بعد احتلال ثبت أنه بنى على مبررات وهمية. والحقيقة أن مواقف إدارة بايدن لا تزال



منتبسة بخصوص العراق. فلا شك أن الخروج من "الحروب النهائية" يعنى بالضرورة أن يكون العراق على رأس القائمة. لكن لو أن ذلك هو الهدف فإن ما تحدده الإدارة من أهداف لها فى العراق يصبح مثيراً للانتباه. فعلى سبيل المثال، قال رتشارد ميللر نائب سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، أن أولويات بلاده فى العراق تتمثل فى توفير المساعدات الإنسانية ومساعدة العراق فى "الإصلاح الاقتصادى ومكافحة الفساد"، فضلاً عن المساعدة فى "إعادة استقراره" وسيادته^(٥٣). وهى الأولويات ذاتها تقريباً التى جاءت فى المكالمة الهاتفية مع وزير الدفاع العراقى التى أكد فيها نظيره الأمريكى على "سعى الولايات المتحدة لدعم سيادة العراق واستمرار دعمها للشراكة الاستراتيجية بين البلدين"^(٥٤)، والتى تم استئناف جولاتها، بالمناسبة، قبل نهاية المائة يوم الأولى للإدارة. لكن هذه البنود، التى تمت الإشارة إليها، تندم بالغموض والسيولة حيث قد تعنى الشئ أو عكسه. فهى قد تتطلب البقاء طويلاً فى العراق لإنجازها أو قد تعنى إنجازها عبر أطراف أخرى. وقد رفضت وزارة الخارجية، على سبيل المثال، حتى مطلع شهر أبريل التعليق على ما إذا كانت الإدارة تنوى الانسحاب من العراق فى غضون عام من توليها^(٥٥).

والحقيقة أن تركيز إدارة بايدن على التعامل مع إيران باعتبارها أولويتها الأولى بالمنطقة يندرج باستمرار السياسة التى لا تصوغ استراتيجية مستقلة للعراق، وإنما تعتبرها جزءاً من استراتيجية أمريكا تجاه إيران. ففي فترة حكم أوباما، كان تناول المسألة العراقية يقوم على عدم استفزاز إيران لئلا يعوق ذلك التوصل لاتفاق بخصوص برنامجها النووى. وفى عهد ترامب كان التعامل مع العراق قائماً على اعتباره جزءاً من المواجهة مع إيران^(٥٦). وسوف تكشف الشهور المتبقية من عام ٢٠٢١ مدى الاستمرارية والتغير فى مثل ذلك النهج وتأثيراته السلبية على الأوضاع فى العراق، وإن كانت المؤشرات الأولية تسير فى الاتجاه نفسه. فتطبيق إدارة بايدن للعقوبات المفروضة على العراق فى مجال الطاقة لمدة أربعة شهور تبدأ فى أبريل ٢٠٢١ كان هدفه، أن "يحقق العراق اكتفاءً ذاتياً فى الطاقة وينهى اعتماده على إيران" فى هذا الصدد^(٥٧).

ومثلما هو الحال بالنسبة لليبيا، من الواضح أن إدارة بايدن تريد إلقاء العبء بالنسبة لسوريا على الأمم المتحدة. وإدارة بايدن لا تتحدث عن "تغيير النظام السوري" وإنما تغيير سلوك النظام. ومع ذلك صدرت تصريحات واضحة تعلن أن الإدارة لن تقوم بتطبيع علاقتها مع النظام السوري في الأمد المنظور^(٥٨). وتهدف إدارة بايدن للتوصل لتسوية سياسية في سوريا، تلعب فيها الأمم المتحدة الدور الرئيسي، كما تريد للأخيرة أن تتولى مواجهة الكارثة الإنسانية في سوريا. لكن الإدارة ترغب أيضا في دور تركي فاعل في سوريا. فهي ترى للولايات المتحدة وتركيا "مصالح مشتركة" في سوريا^(٥٩).

والحقيقة أن الوضع في سوريا هو أحد أبعاد العلاقات الأمريكية التركية في عهد بايدن. فرغم أن هناك مصلحة مشتركة للبلدين في سوريا وأفغانستان، إلا أن هناك تباينات عدة في المصالح والمواقف بين البلدين تنذر بتوترات كثيرة.

وكان قد نقل عن بايدن قوله أن أمريكا قادرة على دعم القوى المعارضة لأردوغان لهزيمته ليس في انقلاب عسكري وإنما في عملية انتخابية^(٦٠) وفي الملف السوري، فإن مساعدة أنقرة على وصول المساعدات الإنسانية الدولية للدخول السوري هو أحد محاور التعاون. إلا أنه حتى في هذا الملف، فهو قد يتحول لنزاع بين البلدين. ففي عهد ترامب، كان بايدن قد اتهم الأخير بأنه "باع أصدقاء الولايات المتحدة" الأكراد، حين أعلن الانسحاب من سوريا، بما خلق فراغا ملأته تركيا^(٦١). لكن الإدارة تعول على دور تركي في أفغانستان، فهي طلبت من تركيا أن تتولى الوساطة بين طالبان والحكومة الأفغانية للتوصل لتسوية بينهما.

وقد كان لافتا في جلسة الاستماع المنعقدة للتصديق على تعيينه وزيرا للخارجية، أن وصف أنتوني بلينكن تركيا باعتبارها "ما يسمى بالشريك الاستراتيجي". وهو تعبير لم تكرر وزارة الخارجية منذ ذلك الحين. ففي أكثر من مرة يشير المتحدث باسم الخارجية لتركيا باعتبارها "الحليف القديم ذو القيمة الكبيرة ضمن حلف الأطلنطي"، مضيفا "إننا نسعى للتعاون بخصوص أولوياتنا المشتركة وكحلفاء نلجأ للحوار لمناقشة اختلافاتنا."^(٦٢) وبلينكن، نفسه، في أول لقاء له بوزير الخارجية التركي، أشار لتركيا "بحليفنا في حلف الأطلنطي"^(٦٣).

وتوجد ملفات عدة مرشحة لتكون مصدراً للتوتر بين البلدين، أكثرها حساسية على الإطلاق هو ما يتعلق منها برؤية بايدين المتعذقة بتحجيم دور روسيا والصين في العالم. ومن هنا، فإن ملف صفقة الصواريخ إس ٤٠٠ الروسية هو الأكثر سخونة وحساسية، ومن شأنه أن يحدد مسار العلاقة إلى حد كبير. وكانت تركيا قد رفضت التراجع عنها في عهد ترامب، ففرضت إدارته عقوبات عليها تمثلت في إخراج تركيا من خطط إنتاج صواريخ إف ٣٥ وحظرت الترخيص الذي يسمح بتصدير السلاح لتركيا وفرضت عقوبات على مسئولين في الصناعة العسكرية التركية^(١٤). وسوف يظل مرشحا لعرقلة أية محاولات لبناء علاقات أمريكية تركية أفضل. وكانت تركيا قد طالبت أمريكا أكثر من مرة بالحوار بشأن الموضوع وهو ما أصرت أمريكا على رفضه طالما بقي النظام الصاروخي الروسي على الأراضي التركية^(١٥). وقد عبر وزير الخارجية الأمريكي علنا عن أولوية ذلك الملف في أول لقاء له مع وزير الخارجية التركي على هامش الاجتماع الوزاري لدول حلف الأطنطى في مارس ببروكسل^(١٦). تكن وزير الخارجية التركي أشار للصفقة الروسية باعتبارها قد "حسمت" بمعنى أن تركيا لن تتخلى عن تشغيل ذلك النظام الصاروخي على أرضها. لكنه قال أن بلاده عازمة على أن تتوجه في شرائها للأسلحة في المستقبل لدول حلف الأطنطى والولايات المتحدة^(١٧).

أما الملف الثاني مصدر التوتر، فيتعلق بالدور التركي في ناجورنو كاراباخ، إذ ترى الولايات المتحدة في دعم تركيا لأذربيجان ضد أرمينيا تهديدا لمصالحها. وثالث تلك الملفات هو دور تركيا في شرق المتوسط والذي تراه إدارة بايدين تهديداً مباشراً لليونان، عضو حلف الأطنطى^(١٨).

والملف الليبي مصدر رابع للتوتر، فقد كان ذو دلالة تلك اللغة الصريحة التي طالبت بها الإدارة تركيا بالاسم بالخروج من ليبيا. أما الملف الخامس فهو العراق، حيث اتهم الرئيس التركي إدارة بايدين بمساعدة "الإرهابيين" في شمال العراق، عقب قيام الأكراد بقتل عدد من الجنود الأتراك الرهائن لديهم^(١٩). ومن تلك الملفات يتضح

أنه بينما تريد الولايات المتحدة إبعاد تركيا عن روسيا فإن تركيا تريد من الولايات المتحدة الاعتراف بدورها الإقليمي في ظل ما تعتبره تغييراً في التوازنات الإقليمية^(٧٠).
سادساً، يظل منف فتح الله جولن الذي تصر تركيا على ترحيله من أمريكا مثيراً للجدل بين الطرفين. ولا يقل أهمية عن كل ذلك ما إذا كانت إدارة بايدن ستصدر اعترافاً رسمياً "بمذابح الأرمن" وما إذا كانت المحكمة الفيدرالية بمانهاتن ستدين بنك "هالكبانك" التركي بانتهاك العقوبات المفروضة على إيران^(٧١).
لكن رغم كل ما تقدم يظل من المرجح أن إيجاد حل يرضى الطرفين بخصوص النظام الصاروخي الروسي، من شأنه أن يجعل إدارة الخلاف بشأن القضايا الأخرى يتم بشكل برامجي، خصوصاً مع إعطاء إدارة بايدن الأولوية للملف الإيراني. فرغبة تركيا في احتواء النفوذ الإيراني بالمنطقة من شأنه أن يكون نقطة التقاء بين مصالح البلدين^(٧٢).

الخاتمة

قدمت هذه الدراسة تحليلاً للمواقف التي تتبناها إدارة بايدن وأولوياتها في منطقة الشرق الأوسط. وينبغي الأخذ في الاعتبار أن الإدارة لا تزال في شهورها الأولى ولم تصدر بعد استراتيجيتها للأمن القومي بما يعنى أنها لا تزال تعمل على بلورة مواقفها. وهو ما لم تخفه الإدارة بالنسبة لقضايا عدة مثل سد النهضة، أو الملف الليبي، كما سبقت الإشارة. كما أن هناك اعتبارات عدة قد تحدث تحولاً في القضايا التي توليها الإدارة أهمية على رأسها ما قد يطرأ من أحداث تفرض نفسها. ولا يقل عن ذلك أهمية ما يتعلق بمواقف الكتل المختلفة بالكونجرس تجاه القضايا المختلفة خصوصاً في ظل أغلبية ضئيلة للغاية لحزب الرئيس. كما أن الفترة القادمة ستوضح طبيعة توازنات القوى بين رموز الإدارة وأدوارهم النسبية في عملية صنع القرار.



المصادر

1. President Joseph Biden. “Interim National Security Strategic Guidance”. White House, March 2021. p.14.
<https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf>
2. President Joseph Biden. “Interim National Security Strategic Guidance”. White House, March 2021. p. 4.
<https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf>
3. President Joseph Biden. “Interim National Security Strategic Guidance”. White House, March 2021. p. 8
<https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf>
4. President Joseph Biden. “Interim National Security Strategic Guidance”. White House, March 2021. p 4.
<https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf>
5. Sarah Mucha. “Ro Khanna Wary of Biden Approach on Middle East”. Axios, March 5, 2021.
<https://www.axios.com/biden-syria-ro-khanna-38f5eebc-3d1a-4c36-aa3d-2639634469ed.html>
6. President Joseph Biden. “Interim National Security Strategic Guidance”. White House, March 2021. p 4.
<https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf>
7. Remarks by President Biden at the 2021 Virtual Munich Security Conference. White House, Feb 19, 2021.
<https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2021/02/19/remarks-by-president-biden-at-the-2021-virtual-munich-security-conference/>
8. Nathalie Tocci. “European Strategic Autonomy: What It Is, Why We Need It, How to Achieve It”. Istituto Affari Internazionali, January 2021.
<https://www.iai.it/sites/default/files/9788893681780.pdf>
9. President Joseph Biden. “Interim National Security Strategic Guidance”. White House, March 2021. p 3.
<https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf>
10. William B. Quandt. “What to Expect from Biden in the Middle East”. The Cairo review of Global Affairs, Jan. 19, 2021.
<https://www.thecaireview.com/essays/what-to-expect-from-biden-in-the-middle-east/>
11. Daniel Benaim and Jake Sullivan. “America’s Opportunity in the Middle East”. Foreign Affairs, May 22, 2020.
<https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2020-05-22/americas-opportunity-middle-east>
12. Ibid
13. Howard LaFranchi. “How Biden’s Pick of Wendy Sherman Elevates his



-
- Iran Diplomacy”. Christian Science Monitor, Jan. 28, 2021.
<https://www.csmonitor.com/USA/Foreign-Policy/2021/0128/How-Biden-s-pick-of-Wendy-Sherman-elevates-his-Iran-diplomacy>
14. Rachel Oswald. “Senators Pepper State Department Nominee with Iran Questions”. Roll Call, March 3, 2021.
<https://www.rollcall.com/2021/03/03/senators-pepper-state-department-nominee-with-iran-questions/>
15. “Department Press Briefing by Ned Price”. Department of State. March 11, 2021.
<https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-march-11-2021/>
16. “Department Press Briefing by Ned price”. Department of State. March 9, 2021.
<https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-march-9-2021/>
17. Daniel Benaim and Jake Sullivan. “America’s Opportunity in the Middle East”. Foreign Affairs, May 22, 2020.
<https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2020-05-22/americas-opportunity-middle-east>
18. “Press Briefing by Press Secretary Jen Psaki and National Security Advisor Jake Sullivan”. White House, March 12, 2021,
<https://www.whitehouse.gov/briefing-room/press-briefings/2021/03/12/press-briefing-by-press-secretary-jen-psaki-march-12-2021/>
19. Nahal Toosi. “U.S. Tries to Break Iran Nuclear Deadlock with New Proposal for Tehran”. Politico, March 29, 2021.
<https://www.politico.com/news/2021/03/29/us-biden-iran-nuclear-deal-478354>
20. David Herszenhorn and Jacopo Barigazzi. “Vienna Meeting Signals New Push to Revive Iran Nuclear Deal”. Politico, April 2, 2021.
<https://www.politico.eu/article/iran-nuclear-deal-jcpoa-vienna-meeting-signals/>
21. “Department Press Briefing by Ned Price”. Department of State, March 12, 2021.
<https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-march-12-2021/#post-225876-yemen2>
22. Chris Murphy. “America’s Middle East Policy Is Outdated and Dangerous, A New Approach to the Gulf States Needs a Better Foundation”. Foreign Affairs, Feb. 19, 2021.
<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-02-19/americas-middle-east-policy-outdated-and-dangerous>
23. Ibid
24. Daniel Benaim and Jake Sullivan. “America’s Opportunity in the Middle East”. Foreign Affairs, May 22, 2020.
<https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2020-05-22/americas-opportunity-middle-east>
-



25. Rayan Nobles. “Congressional Democrats Call on Biden Administration to Demand Saudi Arabia Lift Blockade on Yemen”. CNN, April 7, 2021.
<https://edition.cnn.com/2021/04/07/politics/democrats-reaction-yemen-blockade/index.html>
26. Members of Congress Letter to the President Regarding Yemen Policy. Feb. 24, 2021.
<https://assets.documentcloud.org/documents/20491669/member-letter-to-president-biden-regarding-yemen-policy-24-feb-2021.pdf>
27. Daniel Benaim and Jake Sullivan. “America’s Opportunity in the Middle East”. Foreign Affairs, May 22, 2020.
<https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2020-05-22/americas-opportunity-middle-east>
28. Ibid
29. Chris Murphy. “America’s Middle East Policy Is Outdated and Dangerous A New Approach to the Gulf States Needs a Better Foundation”. Foreign Affairs, Feb. 19, 2021.
<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-02-19/americas-middle-east-policy-outdated-and-dangerous>
30. Ahmed Nagi. “What does Biden’s Yemen Policy Mean for Saudi Arabia?”. Malcolm Kerr Carnegie Middle East Center, Feb. 12, 2021.
https://carnegie-mec.org/2021/02/12/what-does-biden-s-yemen-policy-mean-for-saudi-arabia-pub-83862?utm_source=carnegieemail&utm
31. “ Department Press Briefing by Ned Price”. Department of State, Feb. 17, 2021.
<https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-february-17-2021/>
32. David Schenker. “Getting Tough with Egypt Won’t Work”. Washington Institute for Near East Policy, March 25, 2021.
<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/getting-tough-egypt-wont-work>
33. N.A. “Biden Changes Tack on Ethiopia’s Grand Renaissance Dam as 2023 End Date Confirmed”. Global Construction Review, Feb. 22, 21.
<https://www.globalconstructionreview.com/news/biden-changes-tack-ethiopias-grand-renaissance-dam/>
34. “ Department Press Briefing by Ned price”. Department of State. Feb. 19, 2021.
<https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-february-19-2021/>
35. “ Department Press Briefing by Ned Price”. Department of State. March 12, 2021
<https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-march-12-2021/#post-225876-ethiopia>
36. Antony Blinken. “US announces Additional Humanitarian Assistance for



-
- the Tigray Regions”. Press Statement, Department of State, March 18, 2021.
<https://www.state.gov/u-s-announces-additional-humanitarian-assistance-for-the-tigray-crisis-response/>
37. Laura Kelly. “Biden Dispatches Senate Democrat to Ethiopia amid Human Rights Concerns, The Hill, March 18, 2021.
<https://thehill.com/homenews/administration/543832-biden-dispatches-senator-to-ethiopia-to-address-human-rights-concerns>
38. Sarah Vernhes. “US: What is President Biden’s Libya Strategy”, Africa Report, Feb. 24, 2021.
<https://www.theafricareport.com/68040/us-what-is-president-bidens-libya-strategy/>
39. Jonathan Winer. “Planning for the Day 10 Years After the Fall of Gadhafi”. Middle East Institute. Feb. 17, 2021.
<https://www.mei.edu/publications/planning-day-10-years-after-fall-gadhafi>
40. Ambassador Richard Miller. “Remarks at a UN Security Council Briefing on the Situation in Libya”. United States Mission to the UN. January 28, 2021.
<https://usun.usmission.gov/remarks-at-a-un-security-council-briefing-on-the-situation-in-libya-via-rtc-6/>
41. Oscar Teja. “Biden Administration Discovers US Interests in Libya”. Geopolitical Monitor, Jan. 31, 2021.
<https://www.geopoliticalmonitor.com/biden-administration-rediscovers-us-interests-in-libya/>
42. “A letter to the Speaker of the House of Representatives and the President of the Senate on the Continuation of the National Emergency with Respect to Libya”. White House, Feb. 11, 2021.
<https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2021/02/11/a-letter-to-the-speaker-of-the-house-of-representatives-and-the-president-of-the-senate-on-the-continuation-of-the-national-emergency-with-respect-to-libya/>
43. “Department Press Briefing by Ned Price”. Department of State. March 23, 2021.
<https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-march-23-2021/#post-228243-LIBYA>
44. “Department Press Briefing by Ned Price”. Department of State. Feb. 23, 2021.
<https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-february-23-2021/#post-220123-EGYPT>
45. Ibid.
46. Adam Entous and Mohammed Assadi. “Biden Scolded Israel on Settlement Plan”. Reuters, March 10, 2010.
<https://www.reuters.com/article/us-usa-israel-biden/biden-scolds-israel->
-



-
- over-settlement-plan-idUSTRE6271YE20100310
47. Aaron David Miller. “Biden is Hitting the Reset Button with Israel”. CNN, Feb. 15, 2021.
<https://edition.cnn.com/2021/02/15/opinions/biden-netanyahu-israel-reset-button-miller/index.html>
 48. “Department Press Briefing by Ned Price”. Department of State. April 8, 2021.
<https://www.state.gov/briefings/departement-press-briefing-april-8-2021/>
 49. President Joseph Biden. “Interim National Security Strategic Guidance”. White House, March 2021. p 3.
<https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf>
 50. William B. Quandt. “What to Expect from Biden in the Middle East”. The Cairo review of Global Affairs, Jan. 19, 2021.
<https://www.thecaireview.com/essays/what-to-expect-from-biden-in-the-middle-east/>
 51. David Makovsky. “The Biden Administration Can Succeed by Strengthening and Expanding Israeli Normalization with Arab States and Pursuing Gradualism on the Palestinian Issue”. Transition 2021 Project: Washington Institute for Near East Studies, Jan. 26, 2021.
<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/building-bridges-peace-us-policy-toward-arab-states-palestinians-and-israel>
 52. Remarks by President Biden at the 2021 Virtual Munich Security Conference. White House, Feb 19, 2021.
<https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2021/02/04/remarks-by-president-biden-on-americas-place-in-the-world/>
 53. Ambassador Richard Mills. “Remarks at the UN Security Council Briefing on the situation in Iraq”. US Mission to the UN, Feb. 16, 2021,
<https://usun.usmission.gov/remarks-at-a-un-security-council-briefing-on-the-situation-in-iraq-via-vtc-4/>
 54. “Readout of Secretary of Defense Lloyd J. Austin III's Call with Iraqi Minister of Defense Jumaah Saadoon”. Department of Defense, Feb. 16, 2021.
<https://www.defense.gov/Newsroom/Releases/Release/Article/2503969/readout-of-secretary-of-defense-lloyd-j-austin-iiis-call-with-iraqi-minister-of/source/GovDelivery/>
 55. “Department Press Briefing by Ned Price”. Department of State. April 1, 2021.
<https://www.state.gov/briefings/departement-press-briefing-april-1-2021/#post-232014-iraq>
 56. Alex Ward. “Why Biden Can’t Ignore Iraq and Afghanistan, Even If He Might Want To”. Vox, Feb. 16 2021.
<https://www.vox.com/22285495/biden-afghanistan-iraq-taliban-rocket>
 57. “Department Press Briefing by Ned Price”. Department of State. April 1,
-



2021.
<https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-april-1-2021/#post-232014-iraq>
58. “Department Press Briefing by Ned Price”. Department of State. March 11, 2021.
<https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-march-11-2021/>
59. “Department Press Briefing by Ned Price”. Department of State. March 2, 2021.
<https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-march-2-2021/#turkey>
60. N.A. “Biden’s First Foreign Policy Challenge to Tame Turkey- A Rogue Ally”. World IS One News, Feb. 16, 2021.
<https://www.wionews.com/world/bidens-first-foreign-policy-challenge-to-tame-turkey-a-rogue-ally-364121>
61. Suzan Fraser. “Call Me? US-Turkey Reset Faces Long List of Hurdles”. Associated Press, March 14, 2021
<https://apnews.com/article/joe-biden-donald-trump-turkey-recep-tayyip-erdogan-russia-d122c8e2c8e547fa998698f03b0bcef6>
62. N.A. “Biden starts off tough on Turkey, with Rocky Path Ahead”. France 24, Feb. 12, 2021.
<https://www.france24.com/en/live-news/20210212-biden-starts-off-tough-on-turkey-with-rocky-path-ahead>
63. Readout. Secretary Blinken’s Meeting with Turkish Foreign Minister Mevlüt Çavuşoğlu. Department of State. March 24, 2021.
<https://www.state.gov/secretary-blinkens-meeting-with-turkish-foreign-minister-cavusoglu/>
64. Suzan Fraser. “Call Me? US-Turkey Reset Faces Long List of Hurdles”. Associated Press, March 14, 2021.
<https://apnews.com/article/joe-biden-donald-trump-turkey-recep-tayyip-erdogan-russia-d122c8e2c8e547fa998698f03b0bcef6>
65. Zoe Didili. “Biden Tells Turkey to Stay Out of Karabakh Conflict”. News Europe, Sept. 30, 2020.
<https://www.neweurope.eu/article/biden-tells-turkey-to-stay-out-of-karabakh-conflict/>
66. Readout. Secretary Blinken’s Meeting with Turkish Foreign Minister Mevlüt Çavuşoğlu. Department of State. March 24, 2021.
<https://www.state.gov/secretary-blinkens-meeting-with-turkish-foreign-minister-cavusoglu/>
67. N.A. “US and Turkey Remain Divided Over Purchase of Russia’s S-400.” Defense News, March 25, 2021.
<https://www.defensenews.com/global/europe/2021/03/25/us-turkey-remain-divided-over-purchase-of-russias-s-400s/>
68. Suzan Fraser. “Call Me? US-Turkey Reset Faces Long List of Hurdles”.



-
- Associated Press, March 14, 2021.
<https://apnews.com/article/joe-biden-donald-trump-turkey-recep-tayyip-erdogan-russia-d122c8e2c8e547fa998698f03b0bcef6>
69. N.A. “Turkish President Erdogan Accuses US of Backing Terrorists in Iraq”. World News Is One, Feb. 15, 2021.
<http://13.235.153.162/world/turkish-president-erdogan-accuses-us-of-backing-terrorists-in-iraq-363811>
70. Suzan Fraser. “Call Me? US-Turkey Reset Faces Long List of Hurdles”. Associated Press, March 14, 2021.
<https://apnews.com/article/joe-biden-donald-trump-turkey-recep-tayyip-erdogan-russia-d122c8e2c8e547fa998698f03b0bcef6>
71. Joyce Karam. “US & Turkey Break the Ice in NATO Meeting But Deep Disagreements Remain”. National News, March 24, 2021.
<https://www.thenationalnews.com/world/the-americas/us-and-turkey-break-the-ice-in-nato-meeting-but-deep-disagreements-remain-1.1190702>
72. Sinan Ciddi. “Opportunities for the United States in the Turkish-Iranian Rivalry”. New Lines Institute, March 16, 2021.
<https://newlinesinstitute.org/turkey/opportunities-for-the-united-states-in-the-turkish-iranian-rivalry/>